المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل
The Scientific Journal of King Faisal University
العلوم الإنسانية والإدارية
Humanities and Management Sciences

المعاني الاصطلاحية في المعاجم اللغوية: الحدود النحوية في محكم ابن سيده نموذجاً

Terminological Meanings in Lexicons: Syntactical Definitions in Muhkam Ibn Sidah as a Model

حاتم محمد محمد مصطفى

قسم الدراسات الإنسانية، كلية التربية، جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، الدمام، المملكة العربية السعودية

Hatim Muhammad Muhammad Mustafa

Department of Human Studies, Faculty of Education, Imam Abdulrahman Bin Faisal University, Dammam, Saudi Arabia

PUBLISHED النشر	ACCEPTED القبول	RECEIVED الاستقبال	KEYWORDS الكلمات المفتاحية
25/03/2020	04/12/2019	19/09/2019	Lexicon, Syntactical Definition, Terminological Meaning المعجم، الحد النحوي، المعنى الاصطلاحي

https://doi.org/10.37575/h/lng/2109

الملخص

من المعلوم أن المعاني اللغوية استقرت في معاجم اللغة، وأن المعاني الاصطلاحية استقرت في كتب التراث المختص بعلمها. وهنا تأتي أهمية هذا البحث بسلك سبيل غير مألوفة، فاستهدف رصد المعاني الاصطلاحية في المعاجم اللغوية؛ لبيان مدى توفر الحدود النحوية في معجم لغوي، وهو المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت: 458هـ)، فتم استقراؤها وتأصيلها. وقد أسفرت نتائج البحث عن علاقة قوية بين النحو والمعجم، وصلة وطيدة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي، كما أظهر البحث تميز ابن سيده باهتمامه ببعض الحدود النحوية في معجمه.

ABSTRACT

Linguistic meanings had settled in language Lexicons, and that the terminological meanings had settled in specialized heritage books. This work aimed to observe the syntactical definitions in the Lexicon of Ibn Sidah (dated 1066), entitled "*The Perfect And The Greatest Ocean*" (Almuhkam Walmuhit Al'aezam), by analyzing and authentication. The findings of the research revealed a strong relationship between Grammar and this Lexicon, and a strong link between the terminological and linguistic meaning. The research also clarified Ibn Sidah's interest in some syntactical definitions in his Lexicon.

1. المقدمة

تُعد المعاجم اللغوية كنزًا من كنوز تراثنا العربي، ووعاءً من أوعية حفظ اللغة وصون مفرداتها من التحريف والضياع. ولا يخفى أن تلك المعاجم هي المصدر الرئيس للمعاني اللغوية أو المعجمية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، وجمهرة اللغة لابن دريد، وتهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور.

أما المعاني الاصطلاحية النحوية فمصدرها الرئيس أُمَّات كتب النحو، ومنها نهلت المعاجم الاصطلاحية المتخصصة، مثل: الحدود في النحو للرماني، والحدود في النحو للفاكهي، وحدود النحو للأُبَّدي. والمعاجم الاصطلاحية العامة، مثل: مفاتيح العلوم للخوارزمي، ومعجم التعريفات للجرجاني، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي.

وإذا كانت المصطلحات مفاتيح العلوم فإن الحدود أبوابها؛ فهي المدخل لفهم العلوم وسبر أغوارها، وفيها تتمثل القواعد الكبرى والأصول الكلية، وعليها تنبني أحكام فرعية ومسائل خلافية. وإذا كانت المصطلحات النحوية قد حظيت باهتمام بحثي في الدراسات السابقة، فإن حدود تلك المصطلحات لم تحظ باهتمام مماثل. كما أنه لم تُعنَ دراسة سابقة بموضوع هذا البحث الذي سلك سبيلًا غير مألوفة، فسعى نحو رصد المعاني الاصطلاحية في المعاجم اللغوية، ومن هنا تتجلى أهميته بتوفيق الله تعالى.

واستهدف البحث بذلك: الكشف عن العلاقة بين النحو والمعجم، والربط بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي أو المعجمي، وبيان مدى توفر الحدود النحوية في معجم لغوي، وتأصيل تلك الحدود، وعرضها على ما جاء في اصطلاح النحويين في ثنايا كتبهم، وتتبع ما يظهر عليها من تطور. ولذلك كان من المناسب أن يتبع البحث المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتصنيف والتحليل.

أما مادة البحث أو عينته من المعاجم اللغوية، فقد وقع الاختيار على معجم "المحكم والمحيط الأعظم" لابن سيده (ت: 458هـ)؛ لأنني نظرت نظرة عند سابقيه فلم أجد شيئًا ذا بال يقوم عليه البحث، ونظرت نظرة عند لاحقيه فوجدتهم يكثرون النقل عنه. وكنت آمل الجمع بين الحدود النحوية والصرفية، لكن الأخيرة لم تظهر في المعجم، على الرغم من توفر المصطلحات الصرفية وانتشارها بين جنبات المحكم، بيد أن البحث لا ينشد المصطلحات، وإنما ينشد حدودها أو معانيها الاصطلاحية.

2. التمهيد

قبل الشروع في الدراسة يجدر التمهيد لها بثلاث نقاط موجزة، أما الأولى فعن ابن سيده، وأما الثانية فعن معجمه المحكم، وأما الثالثة فعن المراد بالمعاني الاصطلاحية.

1.2. ابن سيده

هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ الأندلسيّ، المعروف بابن سِيدَه. وُلد عام (398هـ) في مُرسية، شرق الأندلس، وكان إمامًا حافظًا في اللغة والنحو، وله علم بالقراءات والأدب والعروض والمنطق. وصلنا من مصنفاته: كتاب المحكم والمحيط الأعظم، وهو معجم لغوي، وكتاب المخصص، وهو معجم موضوعي، وكتاب شرح ما أُشكل من شعر المتنبي، وكتاب العدد في اللغة. تُوفي ابن سيده في دانية، شرق الأندلس، عام (458هـ) على الأشهر، وقد بلغ الستين[1].

2.2. المحكم والمحيط الأعظم

هو معجم لغوي، سلك ابن سيده في تصنيفه طريقة الخليل في معجم العين على الجملة، فرتَّب حروفه وفقًا لمخارجها، بدءًا من الأبعد، وانتهاءً بالأقرب،

[1] انظر ترجمته في مقدمة تحقيق معجمه المحكم والمحيط الأعظم، ج1، ص ص12-19.

المؤلف المراسل: حاتم محمد محمد مصطفى hmmustafa@iau.edu.sa .00966561411606 Corresponding Author: Hatim Muhammad Muhammad Mustafa

وجعل لكل حرف كتابًا، ومن ثم بدأ معجمه بكتاب العين. وطريقته مفصلة في مقدمة المؤلف، ومن قبله مقدمة المحقق.

وقد تميَّز ابن سيده بتنوُّع مصادره، ولم يقتصر على كتب اللغة فحسب، إذ صرَّح بما ضمَّنه معجمه من كتب اللغة، والنحو، وتفاسير القرآن، وشروح الحديث، والأشعار الفصيحة، والخطب الصحيحة. فأخذ اللغة - مثلًا - عن الخليل، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وابن السكيت، وابن دريد، والأصمعي، والفراء، وأبي زيد، وابن الأعرابي، وأبي عبيدة، وثعلب. وأخذ النحو عن سيبويه، وأبي علي الفارسي، والرماني، وابن جني. وكانت له شخصية مستقلة واضحة في معجمه؛ فلم يأخذ عن سابقيه إلا ما صح لديه واستوثق منه، وتعقَّب بعضهم فنبَّه على أخطائهم، وزاد عليهم ما تفرَّد به، وأبدع في التلخيص، والتخليص، والتقريب، والتهذيب، على حدِّ تعبيره[2].

3.2. المعاني الاصطلاحية

يقصد البحث بالمعاني الاصطلاحية الحدود أو التعريفات التي اصطلح عليها أرباب الصناعة. والحدُّ والتعريف من أكثر المسائل المتأثرة بالفلسفة والمنطق، وقد آثر البحث أن ينأى بنفسه عن هذه الصبغة؛ إذ لا فرق بين المصطلحين عند اللغويين والنحويين، ولا مشاحَّة في الاصطلاح. يقول الفاكهي: "اعلم أن الحدَّ والمعرِّف في عُرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عمَّا عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعًا مانعًا...، وخرج بعُرف النحاة وما بعده عُرفُ المنطقيين؛ فإن المعرِّف بالمعنى المذكور عندهم أعم من الحدِّ؛ لشموله له ولغيره"[3].

حتى أننا نجد أبا حيان يعلق على قول ابن مالك في التسهيل: "باب شرح الكلمة"، فيقول: "ذكر المصنِّف باب شرح الكلمة، ولم يذكر باب حدِّ الكلمة؛ لأن الحدَّ للشيء عسير الوجود، فعدل عن لفظ (حدّ) إلى لفظ (شرح)، وكلاهما يشترك في كشف المحدود وبيانه"[4].

وقد جمع العكبري أكثر من حدٍّ للحدِّ، مصرِّحًا بأن "العبارات الصحيحة فيه مختلفة الألفاظ متفقة المعاني"[5]. وبسَّطه ابن الصائغ قائلًا: "والحدُّ هو: الجامع المانع؛ لأنه مركَّب من جنس [عام] وفصل [خاص]؛ فهو بالجنس يعم ويجمع، وبالفصل يخص ويمنع. وهو في اللغة: المنع...، فهو يمنع الشيء المحدود من الخروج إلى غيره، كما يمنع غيره من الدخول إليه. ومنه قيل للبواب: حدَّاد"[6].

وأجاز الزجاجي الاختلاف في الحدِّ وإن كان قولًا وجيزًا يدل على طبيعة الشيء الموضوع له، ولكن لا يجوز أن يكون اختلاف تضاد وتنافر، فقد تختلف ألفاظ الحدِّ على حسب اختلاف ما يقوم عليه، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود، وقد يقصد كل واحد من العلماء إلى طريق ما فيحدُّ المصطلح منها، إذ منهم من يريد تقريبه على المبتدئ، ومنهم من يريد حصر أكثره، ومنهم من يطلب الغاية القصوى وحدَّه على الحقيقة، فلكل منهم غرض في قصده وحدِّه[7].

3. الدراسة

فيما يلي يعرض البحث المعاني الاصطلاحية أو الحدود النحوية الواردة في معجم المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده بعد الاستقراء والتصنيف، ولما كانت متناثرة في ثنايا المعجم فقد جمعت شتاتها ورتبتها على الترتيب الشائع لأبواب النحو عند علمائه؛ رعاية للتدرج والترابط فيما بينها.

1.3. النحو

جاء في المحكم: "النحو: القصد، يكون ظرفًا واسمًا، نحاه ينحوه وينحاه نحوًا، وانتحاه. ونحو العربية منه، إنما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب وغير ذلك؛ ليلحق مَن ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، أو إن شذ بعضهم عنها رُد به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوًا، كقولك: قصدت قصدًا، ثم خُص به انتحاء هذا القبيل من العلم"[8].

وهذا الحدُّ لابن جني في خصائصه نصًّا[9]، ولا غرو؛ فهو أحد مصادر المحكم بتصريح ابن سيده في المقدمة. وقد أشار إلى أن المصطلح ومعناه الاصطلاحي مأخوذان من المعنى اللغوي للنحو وهو القصد، وقد أحسن ابن سيده بنسبة المصطلح إلى مجاله وهو العربية، واستعان بالتمثيل لبيان الحدِّ.

ولا يخفى ما في هذا الحدِّ من جمع بين النحو والصرف، وهو المعهود في اصطلاح المتقدمين، ومن ثم كان يصاحب مصطلح "النحو" آنذاك مصطلح "علم العربية". وعلى ذاك النهج شاع حدٌّ آخر للنحو، رواه أبو حيان عن أبي محمد القاسم بن أحمد اللورقي، فقال: "وقال صاحب المباحث: النحو علم يُبحث فيه عن أحوال الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا فقط"[10].

ثم سار على النهج نفسه ابن عصفور فقال: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[11]، "فعُلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية، لا قسيم الصرف"[12]، وهو كما قلنا اصطلاح المتقدمين. "واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء، وجعْله قسيم الصرف، وعليه فيُعرَّف بأنه: علم يُبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً"[13]. وبين اصطلاح المتقدمين واصطلاح المتأخرين ظهرت حدود كثيرة، تفاوتت في دقتها واتساعها، ولم يُكتب لها الشيوع والانتشار.

2.3. الكلام

قال ابن سيده: "الكلام: القول. وقيل: الكلام: ما كان مكتفيًا بنفسه، وهو الجملة. والقول: ما لم يكن مكتفيا بنفسه، وهو الجزء من الجملة"[14]. وفرق خالد الأزهري بين اصطلاح النحويين واصطلاح اللغويين، فقال: "الكلام في اصطلاح اللغويين: عبارة عن القول، وما كان مكتفيًا بنفسه، كما ذكره في القاموس"[15]. يعني القاموس المحيط. ومعلوم أن المحكم أسبق إلى هذا المعنى، بل لقد صرح صاحب المحكم بالتفريق بين القول والكلام. لكن هل ينحصر حقًّا تعريف ابن سيده في اصطلاح اللغويين؟ وهل تنعدم علاقته باصطلاح النحويين؟.

يبدو أن الأزهري نسب الحدَّ المذكور آنفًا إلى اصطلاح اللغويين بسبب وروده في معجم لغوي، لكن الحقيقة أنه لا يبعد عن اصطلاح النحويين؛ إذ أتْبع ابن سيده حدَّه بنص عن سيبويه وابن جني قائلًا: "قال سيبويه: اعلم أن (قلت) إنما وقعت في الكلام على أن يُحكى بها، وإنما يُحكى بها ما كان كلامًا لا قولًا. ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول: إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولم يقولوا: القرآن قول الله. وذلك أن هذا موضع ضيق متحجر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه، فعُبِّر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتًا تامة مفيدة"[16].

أما الكلام في اصطلاح اللغويين فيُطلَق على حدث التكليم، أو على كل ما يُتكلَّم به، قليلًا كان أو كثيرًا، مفيدًا كان أو غير مفيد، بما يشمل: اللفظ، والخط، والإشارة، وحديث النفس، وما ينطق به لسان الحال[17]. هذا ما جاء في المعاجم اللغوية، وما نقله أهل النحو عن أهل اللغة.

وأما في اصطلاح النحويين فقد بدأ الحدُّ الصريح للكلام عند ابن جني قائمًا على الاكتفاء أو الاستقلال، حيث يقول: "أما الكلام فكل لفظ مستقل

[2] انظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج1، ص32-48.
[3] الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص ص49-50.
[4] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج1، ص13.
[5] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص ص123-124.
[6] ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ج1، ص ص100-101. وما بين المعقوفين إضافة من الباحث للتوضيح.
[7] انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص46-47.
[8] ابن سيده، المحكم، ج4، ص20، باب، الحاء والنون والواو، مقلوبه (ن ح و).
[9] انظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص35.
[10] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج1، ص14. ولم يتيسر لي الوصول إلى كتاب المباحث للورقي، وهو شرح للمقدمة الجزولية.
[11] ابن عصفور، المقرب، ج1، ص45.
[12] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص19.
[13] الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص24.
[14] ابن سيده، المحكم، ج7، ص49، باب، الكاف واللام والميم.
[15] خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ج1، ص117.
[16] ابن سيده، المحكم، ج7، ص49. وانظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص122. وابن جني، الخصائص، ج1، ص19.
[17] انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص15. وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ص51-53. وابن منظور، لسان العرب، مج5، ص3922 (كلم).

بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجُمَل...، وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تامًّا كان أو ناقصًا"[18].

ثم توالت حدود الكلام عند النحاة قائمة على مصطلحات تدور في فلك واحد، كالاستقلال أو الاستغناء أو الإفادة أو حسن السكوت. فقال أبو البركات الأنباري: "فإن قيل: ما الكلام؟ قيل: ما كان من الحروف دالًّا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه"[19]. وقال العكبري: "الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يسوغ السكوت عليها عند المحققين"[20]. وقال ابن مالك: "الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مفيد. والمراد بالمفيد: ما يُفهم منه معنى يحسن السكوت عليه"[21]. وسار ابن هشام على درب سابقه فقال: "للكلام معنيان: اصطلاحي، ولغوي، فأما معناه في الاصطلاح فهو القول المفيد، وقد مضى تفسير القول، وأما المفيد فهو الدال على معنى يحسن السكوت عليه"[22].

3.3. الاسم

قال ابن سيده: "والاسم: اللفظ الموضوع على الجوهر أو العَرَض؛ لتفصل به بعضه من بعض، كقولك مبتدئًا: اسم هذا كذا...، وقال أبو إسحاق: إنما جُعل الاسم تنويهًا بالدلالة على المعنى؛ لأن المعنى تحت الاسم"[23].

وهنا يظهر صاحب المحكم أول الحدِّ متأثرًا بالمناطقة والمتكلمين في تقسيم الاسم إلى جوهر وعَرَض، وهذا التقسيم ليس بغريب في النحو؛ فقد ورد عند ابن جني من قبل حينما تحدث عن الاسم العلم "وأنه شيئان: عين، ومعنى. فالعين: الجوهر، كزيد وعمرو. والمعنى: هو العرض"[24]، كما ورد عند ابن هشام من بعد حينما قسَّم المبتدأ إلى "جوهر كزيد وعمرو، وعَرَض كالقيام والقعود"[25]. وغيرهم كثير.

ثم نجد ابن سيده يستعين بأبي إسحاق الزجاج لطرح حدٍّ نحوي للاسم على أنه ما دل على معنى، بوجه عام مطلق. وهذا الحدُّ أصله للمبرد؛ إذ يقول: "أما الأسماء فما كان واقعًا على معنى، نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك"[26]، وقد شاع بعد ذلك في اصطلاح النحاة تقييد حدِّ الاسم بأن تكون دلالته على المعنى بنفسه منفردًا؛ للاحتراز من الحرف، وبأن يكون غير مقترن بزمان؛ للاحتراز من الفعل.

واجتمع التقييد والإطلاق على الترتيب في قول أبي البركات الأنباري: "فإن قيل: ما حدُّ الاسم؟ قيل: كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصَّل. وقيل: ما دل على معنى، وكان ذلك المعنى شخصًا، أو غير شخص. وقيل: ما استحق الإعراب أول وضعه. وقد ذكر فيه النحويون حدودًا كثيرة، تنيف على سبعين حدًّا"[27].

4.3. الفعل

قال ابن سيده: "الفعل: كناية عن كل عمل، متعدٍّ أو غير متعدٍّ"[28]. ويبدو هذا الحدُّ قائمًا على فكرة العمل النحوي بين اللزوم والتعدي، غير أنني لم أجده عند أحد من النحاة، كما أنه مفتوح منقوص غير مانع؛ فالشائع أن "الفعل - على أوضاع النحويين - ما دل على حدث وزمان"[29].

وبتعبير سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[30]. وبتعبير ابن السراج: "الفعل: ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل"[31]. يقول أبو البركات الأنباري: "فإن قيل: فما حدُّ الفعل؟ قيل: حدُّ الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصَّل. وقيل: ما أُسند إلى شيء، ولم يُسنَد إليه شيء. وقد حدَّه النحويون أيضًا حدودًا كثيرة"[32].

5.3. الحرف

جاء في المحكم: "الحرف من الهجاء معروف. والحرف: الأداة التي تُسمَّى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل، كـ(عن) و(على) ونحوهما"[33]. فقد عبَّر ابن سيده عن الحرف بالأداة على مذهب الكوفيين، وبالرابطة على مذهب المناطقة، "وأهل الكوفة يسمون حروف المعاني: الأدوات، وأهل المنطق يسمونها: الرباطات"[34].

كما يظهر من كلامه أنه يفرق بين حروف الهجاء أو المباني وحروف المعاني، ثم حدَّ الثانية من جهة الوظيفة لا من جهة المعنى، "وأما حدُّ حروف المعاني - وهو الذي يلتمسه النحويون - فهو أن يُقال: الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو: مِن وإلى وثُم وما أشبه ذلك. وشرحه أن (مِن) تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية، كانت غاية غيرها، وكذلك سائر وجوهها. وكذلك (إلى) تدل على المنتهى، فهي تدل على منتهى غيرها، لا على منتهاها نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني"[35].

و"قال بعض النحويين: لا يُحتاج في الحقيقة إلى حدِّ الحرف؛ لأنه كلم محصورة. وليس كما قال، بل هو مما لا بد منه، ولا يُستغنى عنه؛ ليُرجع عند الإشكال إليه، ويُحكم عند الاختلاف بحرفية ما صدق الحدُّ عليه. وقد حُدَّ بحدود كثيرة"[36]. "وأحسن ما قيل في حدِّ الحرف: الحرف كلمة دالة على معنى في غيرها فقط. فقولنا (كلمه) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وقولنا (دالة على معنى في غيرها) احتراز من الاسم والفعل. وقولنا (فقط) احتراز من أسماء الشرط والاستفهام؛ فإنها تدل على معنى في غيرها، لكنها مع ذلك تدل على معنى في نفسها"[37].

6.3. المضارع

قال ابن سيده: "والمضارع: المُشْبِه. والمضارع من الأفعال: ما أشبه الأسماء، وهو الفعل الآتي والحاضر"[38]. فأثَّر المعنى اللغوي في حدِّه للمضارع من جهتي مشابهة الأسماء والدلالة الزمنية، خلافًا لكثير من النحاة الذين عرَّفوا المضارع من جهة شكلية صرفية، بالنظر إلى زوائده الأربعة في صدره، على نحو ما سيأتي.

ولعل أقدم ما وصلنا في حدِّ المضارع عند النحاة قول ابن السراج: "والأفعال التي يسميها النحويون (المضارعة): هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف والتاء والياء والنون، تصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل، نحو: آكل، وتأكل، ويأكل، ونأكل، فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل...، ولهذا ضارع عندهم الأسماء، ومعنى ضارع: شابه"[39].

ثم توالت الحدود بمعنى واحد يركز على الجانب الشكلي الصرفي، فقال أبو علي الفارسي: "والمضارع ما كان في أوله همزة، أو نون، أو تاء، أو ياء"[40]. وعلى دربه سار تلميذه ابن جني، فقال: "والفعل المضارع: ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع، وهي: الهمزة والنون والتاء والياء...، وهذا الفعل المضارع إنما أُعرب لمضارعته الأسماء"[41]. ومثله الزمخشري، حيث قال: "وهو ما يعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء"[42].

وجمع عبدالقاهر الجرجاني بين جانبي الشكل والدلالة، فقال: "والمضارع: ما دل على زماني الحال والاستقبال، ويسمى حاضرًا أو مستقبلًا، كـ(يفعل)،

[18] ابن جني، الخصائص، ج1، ص18.
[19] الأنباري، أسرار العربية، ص3.
[20] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص41.
[21] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص157.
[22] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ص 50-51.
[23] ابن سيده، المحكم، ج8، ص624، باب، السين والميم والواو.
[24] ابن جني، الخصائص، ج3، ص34.
[25] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص208.
[26] المبرد، المقتضب، ج1، ص3.
[27] الأنباري، أسرار العربية، ص27.
[28] ابن سيده، المحكم، ج2، ص163، باب، العين واللام والفاء، مقلوبه (ف ع ل).
[29] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص52. وانظر: السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص51.
[30] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.
[31] ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص38.
[32] الأنباري، أسرار العربية، ص39.
[33] ابن سيده، المحكم، ج3، ص306، باب، الحاء والراء والفاء.
[34] الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص63.
[35] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص54.
[36] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص20.
[37] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج1، ص50.
[38] ابن سيده، المحكم، ج1، ص404، باب، العين والضاد والراء، مقلوبه (ض ر ع).
[39] ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص39.
[40] الفارسي، أبو علي، الإيضاح، ص81.
[41] ابن جني، اللمع في العربية، ص9، 124.
[42] الزمخشري، المفصل، ص321.

ويُعرف بأن تتعاقب على أوله الهمزة والنون والتاء والياء"[43]. وعاد بنا الفاكهي إلى الاكتفاء بالدلالة فحسب، قائلًا: "حدُّ المضارع: كلمة دلت وضعًا على حدث وزمان غير منقضٍ، حاضرًا كان أو مستقبلًا"[44].

7.3. العامل

عرَّف ابن سيده العامل محدِّدًا مجال استعماله، فقال: "والعامل في العربية: ما عمل عملًا ما، فرفع أو نصب أو جر، كالفعل الرافع والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضًا، وكأسماء الفعل. وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعًا من الإعراب"[45].

وإذا كان صاحب المحكم قد مثَّل للعامل بالأفعال والأسماء وأسماء الأفعال، فقد فاته ذكر الحروف العاملة، ومع ذلك يُحسب له فضل السبق في ذكر حدٍّ للعامل في العربية أو النحو؛ إذ على الرغم من قيام النحو على نظرية العامل، فقد ندر حدُّ النحاة له، واكتفوا بالربط بينه وبين الإعراب الذي عُدَّ أثرًا للعامل أو ناتجًا عنه.

حتى أن أقدم ما وصلنا في حدِّ العامل ربط مصطلحه بالإعراب، يقول الرماني: "عامل الإعراب: هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى"[46]. ودقق الخوارزمي موضع التغيير الذي يوجبه العامل، فقال: "فإن قيل ما تعني بالعامل؟ قيل: ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص، سواء كان اسمًا أو فعلًا أو حرفًا"[47].

ثم أعاد ابن الحاجب ربطه بالمعنى الوظيفي المشار إليه عند الرماني، فقال: "والعامل: ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب"[48]، فالمعنى الوظيفي المقتضي للإعراب - كالفاعلية والمفعولية والإضافة – يقوم بواسطة العامل، وإن كان الموجد لهذه المعاني ولعلاماتها هو المتكلم، فإن النحاة جعلوا آلة ذلك هي العوامل، فلهذا سميت الآلات عوامل[49].

بيد أن هذا الحدَّ يضيق مفهوم العامل ويقصره على الأسماء فحسب، ومن ثم وصفه الشيخ خالد الأزهري بأنه تعريف للعامل المقيد "عامل الاسم"، وجعل "العامل في اصطلاح النحويين: ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا"[50]، فعاد به إلى المفهوم الواسع الوارد عند ابن سيده من قبل، والشائع من بعد، حيث صرح ابن الخباز قائلًا: "والعامل: كل ما أثَّر في كلمة رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا"[51]. وحافظ الفاكهي على عمومه في شرحه لحدِّه فقال: "العامل: ما أثَّر [رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا] في آخر الكلمة [المعربة] من اسم أو فعل أو حرف"[52].

8.3. الرفع

جاء في المحكم: "والرفع في العربية خلاف الجر والنصب. والمبتدأ مرافع للخبر؛ لأن كل واحد منهما يرفع صاحبه"[53]. وهذا حدٌّ ضعيف؛ لأنه تعريف بالضد والتمثيل. وتعبير ابن سيده الأخير يأتي على الرأي الكوفي؛ فقد نُسب هذا الرأي إلى الكسائي والفراء، أما البصريون فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء لا بالخبر[54].

ولم يهتم النحاة بتعريف مصطلح الرفع؛ لجلائه التام عندهم، فمن المعلوم أن الرفع حالة إعرابية لعدد من الوظائف النحوية، علامته الأصلية الضمة، ومن ثم وجَّه النحاة اهتمامهم نحو المرفوعات مباشرة، وجوه الرفع فيها وعلاماته وعوامله، مع تمييزهم بين الرفع في الإعراب والضم في البناء.

يقول ابن السراج: "فإذا كانت الضمة إعرابًا تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سُميت رفعًا...، فإن كانت الحركات ملازمة سُمي الاسم مبنيًّا، فإن كان مفهومًا نحو: منذُ، قيل: مضموم، ولم يُقل: مرفوع؛ ليفرق بينه وبين المعرب"[55]. وهذا ما أشار إليه صاحب الصحاح بقوله: "والرفع في الإعراب كالضم في البناء، وهو من أوضاع النحويين"[56]. وعرَّفه الأبذي بأنه "علم الفاعلية"[57]، وعرَّف الرماني المرفوع بأنه: "كلمة عمل فيها عامل الرفع"[58].

9.3. الجزم

قال ابن سيده: "والجزم: إسكان الحرف عن حركته من الإعراب؛ لقصوره عن حظه منه، وانقطاعه عن الحركة ومد الصوت بها للإعراب. فإن كان السكون في موضوع الكلمة وأوَّليتها لم يُسم جزمًا؛ لأنه لم يكن لها حظ فقُصرت عنه"[59]. وهذا تمييز منه بين إسكان الوضع الأصلي الكائن في البنية بعيدًا عن الإعراب، وإسكان الجزم الإعرابي الطارئ الناتج عن عامل جالب له تسبب في حذف الحركة.

وقد صرَّح الأزهري قبله بما بين المعنيين الاصطلاحي واللغوي من صلة، فقال: "والجزم: الحرف إذا سكن آخره. وقال أبو العباس المبرد فيما روى أبو عمر له: إنما سُمي الجزم في النحو جزمًا لأن الجزم في كلام العرب: القطع...، فكأنه قطع الإعراب عن الحرف"[60]. أما المعنى الاصطلاحي فلعله مأخوذ عن الخليل؛ إذ جاء عنده ما ردده الأزهري: "والجزم: الحرف إذا سكن آخره"[61]. ثم تطور عند ابن سيده الذي تميز عن غيره بتقييد إسكان الحرف إعرابًا لا بناءً.

واتسع المعنى الاصطلاحي في كتب النحو ليجمع بين الجزم بعلامة أصلية (حذف الحركة) والجزم بعلامة فرعية (حذف الحرف)، لكن التعبير عنه تأرجح بين القطع والإسكان. يقول الزجاجي: "معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة. هذا أصله، ثم جُعل منه ما كان بحذف حرف على هذا؛ لأن حذف الحركة وحذف الحرف جميعًا يجمعهما الحذف"[62]، وعبَّر ابن الخشاب عن الجزم بالإسكان - على غرار ابن سيده مع توسيع الحدِّ - فقال: "والجزم إسكان، أو حذف يجري مجرى الإسكان"[63]. وأعادنا أبو حيان إلى القطع، فقال: "والجزم قطع الحركة أو ما قام مقامها"[64].

ويبدو أن التعبير بالإسكان يؤول إلى أن السكون هو العلامة الأصلية للجزم، ثم حُمل عليه حذف الحرف، فأُجري مجراه، وقام مقامه. أما التعبير بالقطع فيؤول إلى ربط المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي. وإذا كان قد عُبِّر عنه بقطع الحركة أو ما قام مقامها عند جمهور البصريين، فقد عبَّر عنه آخرون بقطع الإعراب تمامًا، إذ رُوي عن المازني أنه قال: "الجزم ليس بإعراب، وإنما هو عدم الإعراب"[65]. يقول أبو حيان: "وأما الجزم، فعدَّه قوم من أنواع الإعراب، وقال المازني: الجزم ليس بإعراب. وقال الكسائي وأكثر الكوفيين: أواخر الكلم على ثلاثة أحرف، على الرفع والنصب والخفض، فالرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، والجزم عند من أثبته إعراب بالحذف"[66].

10.3. الإعراب

جاء في المحكم: "وأعرب الكلام، وأعرب به: بيَّنه...، والإعراب - الذي هو النحو – منه، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[67]. وهذا الحدُّ لابن جني في خصائصه نصًّا، وزاد هناك تفسيره، فقال: "ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول"[68]. ويتجلى فيما جاء في المحكم الربط الصريح بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي، مع الإشارة إلى مجال استعمال المصطلح، وهو

[43] الجرجاني، عبدالقاهر، المفتاح في الصرف، ص53.
[44] الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص99.
[45] ابن سيده، المحكم، ج2، ص179، باب، العين واللام والميم، مقلوبه (ع م ل).
[46] الرماني، الحدود في النحو، ص38.
[47] الخوارزمي، ترشيح العلل في شرح الجمل، ص21.
[48] ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ص11.
[49] انظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص72.
[50] خالد الأزهري، شرح العوامل المائة النحوية، ص73.
[51] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص66.
[52] الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص173.
[53] ابن سيده، المحكم، ج2، ص121، باب، العين والراء والفاء، مقلوبه (ر ف ع).
[54] انظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص227. والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص40.
[55] ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص45.
[56] الجوهري، الصحاح، ج3، ص1221، فصل الراء (رفع).
[57] الأبذي، حدود النحو، ص67.
[58] الرماني، الحدود في النحو، ص37.
[59] ابن سيده، المحكم، ج7، ص302، باب، الجيم والزاي والميم. بتصرف نزير: لتدقيق النص.
[60] الأزهري، تهذيب اللغة، ج10، ص331.
[61] الفراهيدي، كتاب العين، ج6، ص73.
[62] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص94.
[63] ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص211.
[64] أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص834.
[65] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج1، ص137.
[66] أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص836.
[67] ابن سيده، المحكم، ج2، ص126، باب، العين والراء والباء.
[68] ابن جني، الخصائص، ج1، ص36.

النحو.

ولقد اختلف النحاة حول فهمهم للإعراب ما بين: لفظي ينظر إلى الشكل والأثر الظاهر في علامات الإعراب، ومعنوي ينظر إلى المضمون وعملية التغيُّر أو الاختلاف نفسه في أواخر الكلم. وإذا كان الحدُّ المذكور آنفًا يُعد معنويًّا فإنه يتميز عن غيره بإدخال الألفاظ في الحدِّ، فجمع بذلك بين اللفظ والمعنى.

وجاءت باكورة حدود الإعراب في اصطلاح النحاة باعتباره أمرًا معنويًّا عند ابن السراج الذي جعل الإعراب تغييرًا، فقال: "والضرب الثاني من التغيير هو الذي يسمَّى الإعراب، وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما وتنضيد حروفهما، نحو قولك: هذا حكمٌ، ورأيت حكمًا، ومررت بحكمٍ...، فسموا هذا الصنف الثاني من التغيير الذي يقع لفروقٍ ومعانٍ تَحدُث إعرابًا"[69].

وقال السيرافي: "وذلك أن الإعراب هو تعاقب الحركات على أواخر الكلم لاختلاف العوامل"[70]. ثم شاع التعبير عن تعاقب الحركات فيما بعد باختلاف الحركات، فقال عبدالقاهر الجرجاني: "وحدُّ الإعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل في أولها"[71]. وقال أبو البركات الأنباري مدققًا بالتمييز بين الظاهر والمقدَّر: "أما الإعراب فحدُّه: اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا"[72]. وتابعه أبو البقاء العكبري، فقال: "الإعراب عند النحويين هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظًا أو تقديرًا"[73]. و "لا يُرَدّ على حدِّ الإعراب بأنه تغيُّر أنه غير مانع لدخول البناء؛ لأن التغيُّر الحاصل للمبني إنما هو تغيُّر دون عامل، بخلاف تغيُّر المعرب"[74].

وقد أكَّد الأنباري أن الإعراب ليس عبارة عن تلك الحركات، وانما هو معنى يُعرف بالقلب، ليس للفظ فيه حظ، ودلل على ذلك بقوله: "ألا ترى أنك تقول في حدِّ الإعراب: هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل، وفي حدِّ البناء: لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون؟ ولا خلاف أن الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين، وانما هما معنيان يعرفان بالقلب، ليس للفظ فيهما حظ، والذي يدل على ذلك أن هذه الحركات إذا وُجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للإعراب، وإذا وُجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء؛ فدل على أن الإعراب: هو الاختلاف، والبناء: هو اللزوم، والذي يدل على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء؛ فيقال: حركات الإعراب، وحركات البناء، ولو كانت الحركات أنفسها هي الإعراب أو البناء لما جاز أن تضاف إليه؛ لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز، ألا ترى أنك لو قلت: حركات الحركات لم يجز؟ فلما جاز أن يُقال: حركات الإعراب، وحركات البناء، دل على أنهما غيرها. فاعرفه تُصِب، إن شاء الله تعالى"[75].

ثم انتقل حدُّ الإعراب إلى الفهم اللفظي الناظر إلى الشكل والأثر الظاهر في علامات الإعراب، فحدَّ ابن الحاجب الإعراب في "أماليه" بأنه ما اختلف آخره به، ثم دقَّق فقال: "ليس عندي اختلاف، هو إعراب البتة. وقولهم: إن ثم اختلافًا هو الإعراب، إنما هو نزاع في عبارة"[76]. وصرح باللفظية ابن مالك، فقال: "ما جيء به لبيان مقتضى العامل، من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف"[77]. وزاد ابن هشام تصريحًا فقال: "الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع"[78].

وعلَّق أبو حيان على هذا المذهب بأنه "قول طائفة من النحاة، ذهبوا إلى أن الحركات اللاحقة أواخر المعربات من الأسماء والأفعال هي الإعراب بنفسه؛ لأنه لا شيء يتبين به إعراب المعرب غيرها، وعلى هذا فيكون الإعراب عند هؤلاء لفظيًّا. وذهب متأخرو أصحابنا إلى أن الإعراب معنوي، وهو تغير في آخر الكلمة لعامل داخل عليها في الكلام الذي هي فيه، فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له، وهذا مذهب طائفة، وظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم"[79].

ثم اختار أن "جعْل الإعراب معنويًّا لا لفظيًّا أولى من حيث اللفظ؛ لأنا إذا أطلقنا الإعراب المصطلح عليه على التغير، كنا قد خصصناه ببعض التغيرات، ففي ذلك تخصيص له ببعض مطلقاته. وإذا أطلقناه على اللفظي - وهي الحركات أو الحروف أو السكون أو الحذف - كان ذلك نقلًا للفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي، وليس للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلية"[80]. وللخروج من هذا الخلاف يذكر المتأخرون الحدَّين اللفظي والمعنوي عند تعريف الإعراب في اصطلاح النحاة.

11.3. البناء

جاء في المحكم: "والبناء لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل. وكأنهم إنما سموه بناءً لأنه لما لزم ضربًا واحدًا فلم يتغيَّر تغيُّر الإعراب سُمِّي بناءً، من حيث كان البناء لازمًا موضعًا لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة والفسطاط والسرادق ونحو ذلك، وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات من مكان إلى مكان لفظ البناء تشبيهًا بذلك من حيث كان مسكونًا وحاجزًا ومظلًا بالبناء من الآجر والطين والجص"[81].

والنص كله بما فيه من حدٍّ وتشبيه لابن جني في خصائصه[82]. وقد أكثر في التشبيه؛ لربط المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي، كما استعان بالمقابلة بين لزوم البناء وتغيُّر الإعراب، على رغم أنه لم يحدّ الإعراب في مادته على الوجه المراد هنا، وإنما حدَّه بوجهه العام في النحو، وهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ.

وسبق ابن جني في حدِّ البناء أستاذه أبو علي الفارسي، إذ يقول: "البناء خلاف الإعراب، وهو أن لا يختلف الآخِر باختلاف العامل"[83]. ثم جمع العكبري بين الحدَّين فقال: "أما معنى البناء فهو الثبوت واللزوم، كبناء الحائط. وحدُّه في النحو: لزوم آخر الكلمة سكونًا أو حركةً. وإن شئت قلت: هو أن لا يختلف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها"[84]. لكن الذي شاع حدُّ ابن جني الوارد عند ابن سيده، فقد ورد كذلك عند أبي البركات الأنباري "وأما البناء فحدُّه: لزوم أواخر الكلم بحركة وسكون"[85]، ومثله عند ابن هشام مع تدقيق يميز بين الظاهر والمقدَّر، فقال: "والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظًا أو تقديرًا"[86].

وعُدَّ مثل هذا الحدِّ معنويًّا؛ لأن "التغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة"[87]، أما ابن مالك فقد جاء بحدٍّ لفظي، فقال: "ما جيء به لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب وليس حكايةً أو إتباعًا أو نقلًا أو تخلُّصًا من سكونين"[88]. وعُدَّ هذا الحدُّ لفظيًّا؛ "لأن ما جيء به للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به"[89].

12.3. المتمكن

قال ابن سيده: "والمتمكن من الأسماء: ما قبل الرفع والنصب والجر لفظًا، كقولك: زيدٌ وزيدًا وزيدٍ. وكذلك: غير المنصرف، كأحمد وأسلم. وقد شرحنا جميع ذلك في كتابنا الموسوم بالإيضاح والإفصاح في شرح كلام سيبويه، فغنينا عن تقصيه هاهنا"[90]. اكتفى بالحدِّ وربطه بالإعراب، ولم يستطرد في بيانه، فأحال شرحه إلى كتاب يختص بذلك. وظهرت شخصيته في هذا

[69] ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص44، بتصرف نزير في اختصار التمثيل.
[70] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص147.
[71] الجرجاني، عبدالقاهر، الجمل، ص6.
[72] الأنباري، أسرار العربية، ص45.
[73] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص52.
[74] ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج1، ص228.
[75] الأنباري، أسرار العربية، ص46.
[76] ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص ص519-520.
[77] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص7.
[78] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص58.
[79] أبو حيان، التذييل والتكميل، ج1، ص116.
[80] المرجع السابق، ج1، ص117.
[81] ابن سيده، المحكم، ج10، ص500، باب، الباء والنون والياء.
[82] انظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص ص38-39.
[83] الفارسي، أبو علي، الإيضاح، ص76.
[84] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص74. وانظر: ج1، ص66.
[85] الأنباري، أسرار العربية، ص45.
[86] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص100.
[87] الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص75.
[88] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص10.
[89] الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص75.
[90] ابن سيده، المحكم، ج7، ص71، باب، الكاف والنون والميم، مقلوبه (م ك ن).

الحدِّ؛ إذ لم يأخذه عن ابن جني كما فعل في الإعراب والبناء.

فقد جاء عن ابن جني: "الاسم المتمكن ما تغير آخره لتغير العامل فيه، ولم يشابه الحرف، نحو قولك: هذا زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ"[91]. "وقوله: (ولم يشابه الحرف) غير محتاج إليه في حدِّ المتمكن، لأنه متى ثبت له تغيُّر آخره لتغيُّر العوامل لزم من ذلك عدم مشابهة الحرف"[92]. ولعل ابن جني تأثر في ذلك بسابقيه الذين اكتفوا بعدم مشابهة الحرف؛ إذ قال أبو علي: "الاسم المتمكن ما لم يشابه الحروف"[93]، وقال ابن السراج: "وأعني بالمتمكن ما لم يشبه الحرف"[94]. ومن بعد استمر الأمر عند أبي البركات الأنباري فقال: "الاسم المتمكن: ما لم يشابه الحرف، ولم يتضمن معناه"[95]. أما ربط التمكن بالإعراب فقد ظهر عند السيرافي، حيث قال: "وأما المتمكن من الأسماء فهو كل ما دخله الإعراب، منصرفًا كان أو غير منصرف"[96].

13.3. النكرة

جاء في المحكم: "والنكرة: خلاف المعرفة"[97]. وهو حدٌّ عام، عائد إلى الخليل؛ إذ يقول: "والنكرة: نقيض المعرفة"[98]. وعلى الرغم من تعريف النكرة هنا بضدها إيجازًا واكتفاءً به، فإنهما لم يعرِّفا ذلك الضد في مادته، إذ لم يرد عندهما حدٌّ للمعرفة أو المعارف التي ظهرت مصطلحًا فحسب في ثنايا معجميهما.

ورأى ابن مالك حدَّ النكرة عسرًا، وقصر تمييزها على أنها ما سوى المعرفة، على غرار ما مر في العين والمحكم، وقال: "من تعرَّض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنًى نكرة لفظًا، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين"[99]. وجاء في الهمع: "لما كان كثير من الأحكام الآتية تُبني على التعريف والتنكير، وكانا كثيري الدور في أبواب العربية، صدَّر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء، وقد أكثر الناس حدودهما، وليس منها حدٌّ سالم"[100].

وقد بدأ حدُّ النكرة لدى النحاة بتعريف مردود لابن السراج، بقوله: "كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة. وإنما سُمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذُكر"[101]؛ إذ "لا يُشترط في النكرة كثرة المعاني الموجودة تحتها، بل العبرة أن يكون وضعها على الاشتراك، ألا ترى أن شمسًا وقمرًا نكرتان، وإن لم يكن إلا شمس واحدة وقمر واحد؟! وبدلك على أنهما نكرتان دخول اللام عليهما"[102].

ثم "اختلفت عبارات النحويين في حدِّ النكرة، وهي راجعة إلى معنى واحد. قال: أبو الفتح: النكرة ما لم تخص الواحد من جنسه. وقال غيره: النكرة ما شاع في أمته. وقال غيره: النكرة ما دل على شيء لا بعينه"[103].

ويرى ناظر الجيش أن الأخير أحسنها، "وأحسن ما قيل إن المعرفة: هي ما وُضع لشيء بعينه، فـ(ما وُضع لشيء) يشمل المعرفة والنكرة، و(بعينه) يُخرج النكرة، ولا يعني بالتعريف أن يكون المدلول معينًا للمخاطب حتى لا يلتبس بغيره، وإنما يعني به أن يكون اللفظ موضوعًا لمعين، على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعة لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة في معنى كلي. وإن النكرة: هي ما وُضع لشيء لا بعينه، أي لواحد شائع في أمته لا يخصّ واحدًا دون آخر باعتبار الوضع وبخلاف المعرفة"[104].

أما الرضي فقد وضع حدًّا مختلفًا، إذ يرى أن "الأصح في رسم المعرفة أن يُقال: ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية. فيدخل فيه جميع الضمائر وإن عادت إلى النكرات، والمعرف باللام العهدية وإن كان المعهود نكرة، إذا كان المنكر المعود إليه أو المعهود مخصوصًا قبلُ بحكم؛ لأنه أشير بهما إلى خارج مخصوص وإن كان منكرًا"[105]. أما النكرة فإن "حدَّها على ما ذكرنا من حدِّ المعرفة: ما لم يُشَر به إلى خارج إشارة وضعية. والاحترازات تُفهَم من حدِّ المعرفة"[106].

14.3. الترخيم

قال ابن سيده: "ورخم الكلام والصوت، ورخم رخامة فهو رخيم: لان وسهل. ورخمت الجارية رخامة، فهي رخيمة ورخيم، إذا كانت سهلة المنطق...، ومنه: الترخيم، في الأسماء؛ لأنهم إنما يحذفون أواخرها ليسهلوا النطق بها. قال الأصمعي: أخذ عني الخليل معنى الترخيم؛ وذلك أنه لقيني فقال: ما تسمِّي العرب السهل من الكلام؟ فقلت له: العرب تقول جارية رخيمة، إذا كانت سهلة المنطق، فعمل باب الترخيم على هذا"[107]. وسبقه الأزهري بحدٍّ دقيق، فقال: "وقال النحويون: الترخيم حذف آخر الحرف من الاسم المنادى"[108].

وقد جاء الحدُّ الاصطلاحي عند سيبويه، حيث قال: "والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفًا"[109]، ثم قيَّد الحدَّ بعد تمامه بأن الترخيم لا يكون إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر. وفسَّر ذلك أبو علي الفارسي بقوله: "ألا تراهم قد استعملوا الاسم المرخم في غير النداء على حدِّ الترخيم"[110]. ومن ثم فقد أدخل أبو علي النداء في الحدِّ، مع تخصيص الأسماء المفردة بالعلمية، فقال: "الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة المعرفة في النداء"[111].

وتبعه تلميذه ابن جني، مع إشارة إلى البناء، فقال: "الترخيم حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء تخفيفًا"[112]. وهنا تعقبه ابن الخشاب في توجيهه للمع قائلًا: "وربما زادوا في شرط الاسم المرخم أن يكون موهنًا بالبناء. ومعلوم أنك إذا ناديت اسمًا علمًا مفردًا بنيته على الضم، فهو متوهن بالبناء على كل حال"[113]، فلا حاجة لإدراج البناء في الحدِّ.

غير أن ابن الخشاب – وهو مصيب فيما مضى - شذ عن الجمهور حين ذهب بالترخيم لغةً إلى القطع، من قولهم: رخمت الدجاجة إذا انقطع بيضها. وهذا غير صحيح؛ لأن رخم الدجاجة في اللغة يعني لزومها بيضها واحتضانه، على ما جاء في المعاجم، ومنها محكم ابن سيده[114]. وهذا يعيدنا إلى ما جاء في نص ابن سيده في البداية من ربط الترخيم بمعناه اللغوي المحمول على الليونة والتسهيل، الذي أخذه الخليل عن الأصمعي.

15.3. الشاذ

جاء في المحكم: "شذ الشيء يشذ ويشذ شذًّا وشذوذًا: ندر عن جمهوره...، وسمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا؛ حملًا لهذا الموضع على حكم غيره"[115]. وهذا الحدُّ لابن جني في خصائصه[116]، وهو أحسن ما حُدَّ به الشاذ على ندرة حدِّه عند النحاة، وهو جامع لما يشذ في أبواب النحو المختلفة عن استعمال العرب قياسًا أو سماعًا.

فما جاء عن غيره من النحاة سوى وصف أو تفسير للشاذ، لا يرتقي إلى الحدِّ على نحو ما صرح به ابن جني، فالشاذ عندهم – على سبيل المثال – "المنكر في القياس...، الذي لا يطَّرد"[117]، وما "عُدل به عن سبيل نظيره"[118]، وخص ابن الحاجب أوجه إطلاق الشاذ بإملاء في "أماليه"، فقال: "يُطلَق الشاذ على أوجه: أحدها: أنه يُطلَق ويراد به أنه قليل الاستعمال، أو خارج عن قياس، أو غير فصيح. فقول من قال: شر أهر ذا ناب، شاذ. إن أراد به الأول

[91] ابن جني، اللمع في العربية، ص9.
[92] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص66.
[93] الفارسي، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص17.
[94] ابن السرج، الأصول في النحو، ج1، ص45.
[95] الأنباري، أسرار العربية، ص47.
[96] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص ص166-167، 169.
[97] ابن سيده، المحكم، ج6، ص804، باب، الكاف والراء والنون، مقلوبه (ن ك ر).
[98] الفراهيدي، كتاب العين، ج5، ص355.
[99] ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص115.
[100] السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص188.
[101] ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص148.
[102] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص297.
[103] المرجع السابق، الصفحة نفسها. وانظر ابن جني، اللمع في العربية، ص98، 99. والزمخشري، المفصل، ص245. وابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ص37. وأبا حيان، التذييل والتكميل، ج2، ص102.
[104] ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج1، ص ص431-432.
[105] الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص235.
[106] المرجع السابق، ج3، ص279.
[107] ابن سيده، المحكم، ج5، ص189، باب، الخاء والراء والميم، مقلوبه (ر خ م).
[108] الأزهري، تهذيب اللغة، ج7، ص163.
[109] سيبويه، الكتاب، ج2، ص239. وانظر: ص247، 269.
[110] الفارسي، أبو علي، المسائل البصريات، ج1، ص630.
[111] الفارسي، أبو علي، الإيضاح، ص191.
[112] ابن جني، اللمع في العربية، ص114.
[113] ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص ص198-199.
[114] انظر: ابن سيده، المحكم، ج5، ص188.
[115] ابن سيده، المحكم، ج7، ص610، باب الشين والذال.
[116] انظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص98.
[117] سيبويه، الكتاب، ج2، ص402، ج4، ص366.
[118] ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص172.

فمسلَّم، وإن أراد الثالث فممنوع، والثاني كالأول"[119]. ثم قصره الجاربردي على الثاني فحسب قائلًا: "اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"[120]. وهذا ما أثبته صاحب التعريفات من بعد في معجمه[121].

4. الخاتمة

انتهت رحلة البحث في معجم المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، وقد تجلت من نتائجها علاقة قوية بين النحو والمعجم، فمن ناحية يعد المعجم رافدًا للنحو، بإثراء التراكيب بكم هائل من المفردات ومشتقاتها. ومن ناحية أخرى يعد النحو رافدًا للمعجم، بإثراء المعنى اللغوي بكم هائل من المعاني الوظيفية والاستعمالات التركيبية. ولذلك كان محكم ابن سيده زاخرًا بمسائل النحو، وهو ما يعكس أثرًا واضحًا للنحو في صناعة المعجم أحادي اللغة.

كما أسفر البحث عن صلة وطيدة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي أو المعجمي، فظهر الربط بينهما جليًّا في محكم ابن سيده وفي كتب النحو. ولما كان المعنى اللغوي أسبق من الاصطلاحي فقد كان موجِّهًا للحدود في اصطلاح النحويين تارةً، ومرجِّحًا لبعضها على بعض عند الخلاف تارةً أخرى.

وأخيرًا فقد تميز ابن سيده باهتمامه بحدود نحوية في معجم لغوي، لكنه لم يعرِّف كل المصطلحات النحوية، إذ ترك تعريف كثير منها، ولم يذكرها في موادها المعجمية، كالمبتدأ، والخبر، والإسناد، والفاعل، والمفعول، والتعدي، واللزوم، والحال، والتمييز، والاستثناء، والإضافة، والتوابع...، على الرغم من ظهور هذه المصطلحات في ثنايا معجمه أثناء مناقشاته النحوية. وفيما يأتي يمكن إيجاز ملامح منهجه في الحدود التي ظهرت عنده:

1. سار ابن سيده في جل مصطلحات النحو عنده على الرأي البصري.
2. ظهرت لديه بعض النزعات المنطقية والآراء الكوفية في ثنايا حدوده.
3. أخذ بعض الحدود النحوية في معجمه نقلًا من ابن جني حرفًا بحرف.
4. صرَّح بذكر المجال العلمي للمصطلح تارةً، وتركه تارةً أخرى.
5. اهتم بالربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لدعم تعريفاته.
6. استعان بالتمثيل، والشواهد الشعرية، وأقوال علماء النحو؛ لشرح تعريفاته.
7. كانت له شخصية واضحة في صياغاته واختياراته، بعيدًا عن الخلاف في اصطلاحات النحاة.

نبذة عن المؤلف

حاتم محمد محمد مصطفى

قسم الدراسات الإنسانية، كلية التربية، جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، الدمام، المملكة العربية السعودية

hmmustafa@iau.edu.sa ،00966561411606

أستاذ اللغة العربية المشارك بجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل (السعودية)، وجامعة المنيا (مصر)، درس للدكتوراه بجامعة برلين FU Berlin (ألمانيا) في إطار بعثة تعليمية، ودرّس بكلية دار العلوم (جامعة المنيا)، وكليات التربية والشريعة والآداب (جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل)، وله عدد من الكتب والبحوث المتخصصة في دوريات علمية محكّمة، وله إسهامات في الدراسات العليا تدريسًا وإشرافًا ومناقشةً في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وشارك في العديد من المؤتمرات الدولية: تنظيمًا، وحضورًا، وإلقاءً، رقم الأوركيد ORCID (0000-0002-6576-9924).

المراجع

الأبذي، شهاب الدين أحمد. تحقيق: فهمي، خالد. (2008). *حدود النحو*. القاهرة، مصر: مكتبة الآداب.

ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين. تحقيق: الشاعر، صالح عبدالعظيم. (2010). *الكافية في علم النحو*. القاهرة، مصر: مكتبة الآداب.

ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين. تحقيق: قدارة، فخر صالح. (1989). *أمالي ابن الحاجب*. بيروت، لبنان: دار الجيل.

ابن الخباز، أحمد الحسين. تحقيق: دياب، فايز زكي. (2002). *توجيه اللمع "شرح كتاب اللمع لابن جني"*. القاهرة، مصر: دار السلام.

ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله. تحقيق: حيدر، علي. (1972). *المرتجل في شرح الجمل*. دمشق، سوريا: دار الحكمة.

ابن السراج، أبو بكر محمد. تحقيق: الفتلي، عبدالحسين. (1996). *الأصول في النحو*. الطبعة الثالثة. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

ابن الصائغ، أبو عبدالله شمس الدين. تحقيق: الصاعدي، إبراهيم سالم. (2004). *اللمحة في شرح الملحة. المدينة المنورة*. المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. تحقيق: النجار، محمد علي. (بدون تاريخ). *الخصائص*. الطبعة الرابعة. القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. تحقيق: فارس، فائز. (بدون تاريخ). *اللمع في العربية*. الكويت: دار الكتب الثقافية.

ابن دريد، أبو بكر محمد. تحقيق: بعلبكي، رمزي منير. (1987). *جمهرة اللغة*. بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.

ابن سيده، أبو الحسن علي. تحقيق: هنداوي، عبدالحميد. (2000). *المحكم والمحيط الأعظم*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن عصفور، أبو الحسن علي. تحقيق: الجواري، أحمد عبدالستار، والجبوري، عبدالله. (1972). *المقرب*. بدون المدينة: بدون دار النشر.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله. تحقيق: عبدالحميد، محمد محيي الدين. (1980). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. الطبعة العشرون. القاهرة، مصر: دار التراث.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين. تحقيق: السيد، عبدالرحمن، والمختون، محمد بدوي. (1990). *شرح التسهيل*. الجيزة، مصر: دار هجر.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين. تحقيق: بركات، محمد كامل. (1967). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. القاهرة، مصر: دار الكاتب العربي.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين. تحقيق: هريدي، عبدالمنعم أحمد. (1982). *شرح الكافية الشافية*. مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. تحقيق: الكبير، عبدالله علي، حسب الله، محمد أحمد، والشاذلي، هاشم محمد. (بدون تاريخ). *لسان العرب*. القاهرة، مصر: دار المعارف.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين. تحقيق: عبدالحميد، محمد محيي الدين. (1994). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. بيروت، لبنان: المكتبة العصرية.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين. تحقيق: عبدالحميد، محمد محيي الدين. (2004). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. القاهرة، مصر: دار الطلائع.

أبو حيان، أثير الدين محمد. تحقيق: محمد، رجب عثمان. مراجعة: عبدالتواب، رمضان. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.

أبو حيان، أثير الدين محمد. تحقيق: هنداوي، حسن. (1996). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. دمشق، سوريا: دار القلم.

الأزهري، أبو منصور الهروي. تحقيق: مرعب، محمد عوض. (2001). *تهذيب اللغة*. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الأزهري، خالد عبدالله. تحقيق: إبراهيم، عبدالفتاح بحيري. (1992). *التصريح بمضمون التوضيح*. القاهرة، مصر: الزهراء للإعلام العربي.

الأزهري، خالد عبدالله. تحقيق: زهران، البدراوي. (1988). *شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للشيخ الإمام عبدالقاهر الجرجاني*.

[119] ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص775.
[120] الجاربردي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص ص155-156.
[121] انظر: الجرجاني، علي، معجم التعريفات، ص106 (باب الشين).

الطبعة الثانية. القاهرة، مصر: دار المعارف.

الأشموني، أبو الحسن نورالدين. (1998). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن. تحقيق: البيطار، محمد بهجة. (بدون تاريخ). *أسرار العربية*. دمشق، سوريا: مطبوعات المجمع العلمي العربي.

الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن. تحقيق: مبروك، جودة مبروك. (2002). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين*. القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.

الجاربردي، فخر الدين أبو المكارم. تحقيق: شاهين، محمد عبدالسلام. (2014). *شرح شافية ابن الحاجب*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر. تحقيق: الحمد، علي توفيق. (1987). *المفتاح في الصرف*. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر. تحقيق: حيدر، علي. (1972). *الجُمل*. دمشق، سوريا: دار الحكمة.

الجرجاني، علي الشريف. تحقيق: المنشاوي، محمد صديق. (2004). *معجم التعريفات*. القاهرة، مصر: دار الفضيلة.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل. تحقيق: عطار، أحمد عبدالغفور. (1987). *تاج اللغة وصحاح العربية*. الطبعة الرابعة. بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.

الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم. تحقيق: العميري، عادل محسن. (1998). *ترشيح العلل في شرح الجمل*. مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

الخوارزمي، محمد أحمد. تحقيق: الأبياري، إبراهيم. (1983). *مفاتيح العلوم*. بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.

الرضي، رضي الدين الأستراباذي. تحقيق: عمر، يوسف حسن. (1996). *شرح الرضي على الكافية*. الطبعة الثانية. بنغازي، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس.

الرماني، أبو الحسن علي. تحقيق: ناصر، بتول قاسم. (1995). الحدود في النحو. *مجلة المورد*، **23**(1)، 32-47.

الزبيدي، أبو الفيض المرتضى. تحقيق: الترزي، إبراهيم. (2000). *تاج العروس من جواهر القاموس*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن. تحقيق: المبارك، مازن. (1986). *الإيضاح في علل النحو*. الطبعة الخامسة. بيروت، لبنان: دار النفائس.

الزمخشري، أبو القاسم محمود. تحقيق: بو ملحم، علي. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب*. بيروت، لبنان: مكتبة الهلال.

السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن. تحقيق: عبدالموجود، عادل أحمد، ومعوض، علي محمد. (1992). *نتائج الفكر في النحو*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

سيبويه، أبو بشر عمرو. تحقيق: هارون، عبدالسلام محمد. (1988). *الكتاب*. الطبعة الثالثة. القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو سعيد الحسن. تحقيق: مهدلي، أحمد حسن، وعلي، علي سيد. (2008). *شرح كتاب سيبويه*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. تحقيق: هارون، عبدالسلام محمد، ومكرم، عبدالعالم سالم. (1992). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. بيروت، لبنان: دار الرسالة.

الصبان، أبو العرفان محمد. (1997). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

العكبري، أبو البقاء محب الدين. تحقيق: العثيمين، عبدالرحمن سليمان. (1986). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*. بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.

العكبري، أبو البقاء محب الدين. تحقيق: النبهان، عبدالإله. (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب*. دمشق، سوريا: دار الفكر.

الفارسي، أبو علي الحسن. تحقيق: أحمد، محمد الشاطر. (1995). *المسائل البصريات*. القاهرة، مصر: مطبعة المدني.

الفارسي، أبو علي الحسن. تحقيق: القوزي، عوض حمد. (1990). *التعليقة على كتاب سيبويه*. القاهرة، مصر: مطبعة الأمانة.

الفارسي، أبو علي الحسن. تحقيق: المرجان، كاظم بحر. (1996). *الإيضاح*.

الطبعة الثانية. بيروت، لبنان: عالم الكتب.

الفاكهي، جمال الدين عبدالله. تحقيق: الدميري، المتولي رمضان. (1988). *شرح كتاب الحدود في النحو*. القاهرة، مصر: دار التضامن للطباعة.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. تحقيق: المخزومي، مهدي، والسامرائي، إبراهيم. (بدون تاريخ). *كتاب العين*. بيروت، لبنان: دار ومكتبة الهلال.

الفيومي، أبو العباس أحمد. تحقيق: الشناوي، عبدالعظيم. (بدون تاريخ). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي*. القاهرة، مصر: دار المعارف.

المبرد، أبو العباس محمد. تحقيق: عضيمة، محمد عبدالخالق. (1994). *المقتضب*. الطبعة الثالثة. القاهرة، مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

المرادي، أبو محمد بدر الدين. تحقيق: قباوة، فخر الدين، وفاضل، محمد نديم. (1992). *الجنى الداني في حروف المعاني*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

ناظر الجيش، محب الدين محمد. تحقيق: فاخر، علي محمد. (2007). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. القاهرة، مصر: دار السلام.

Abu Hian, A.M. (1996). *Altadhyil Waltakmil fi Sharh Kitab Altashil* 'The Supplement and Complement in Explanation of Facilitation's Book'. Damascus, Syria: Dar Alqlm. [in Arabic]

Abu Hian, A.M. (1998). *Airtishaf Aldarab min Lisan Alearab* 'Honey Sipping From Arabs Language'. Cairo, Egypt: Maktabat Alkhanji. [in Arabic]

Al'anbariu, A.E. (2002). *Al'iinsaf fi Masayil Alkhilaf Bayn Albasriiyn Walkufiiyn* 'Fairness in the Disagreement between Basric and Kufic Grammarians'. Cairo, Egypt: Maktabat Alkhanji. [in Arabic]

Al'anbariu, A.E. (n/a). *'Asrar Alearabiate* 'Secrets of Arabic'. Damascus, Syria: Matbueat Almjme Aleilmii Alearabi. [in Arabic]

Al'azhariu, A.A. (2001). *Tahdhib Allughati* 'Language Refinement'. Beirut, Lebanon: Dar 'lihya' Alturath Alearabi. [in Arabic]

Al'azhariu, K.E. (1988). *Sharh Aleawamil Almiate Alnahwiate Fi 'Usul Eilm Alearabiate Lilshaykh Al'imam Eabdelqahir Aljurjani* 'Explanation of the Hundred Grammatical Regents in Arabic Fundamentals by Eabdelqahir Aljurjani'. 2nd edition. Cairo, Egypt: Dar Almuearif. [in Arabic]

Al'azhariu, K.E. (1992). *Altasrih Bimadmwn Altawdih* 'Saying about Content of the Clarification'. Cairo, Egypt: Alzuhara' Lil'iielam Alearabi. [in Arabic]

Aleakbariu, A.M. (1986). *Altabyiyn Ean Madhahib Alnihwiin Albasriiyn Walkufiiyn* 'Showing of Doctrines at Basric and Kufic Grammarians'. Beirut, Lebanon: Dar Algharb Al'iislami. [in Arabic]

Aleakbariu, A.M. (1995). *Allubab Fi Ealal Albina' Wal'iierab* 'The Pulp of Inclination and Parsing Causes'. Damascus, Syria: Dar Alfikr. [in Arabic]

Alfakihiu, J.E. (1988). *Sharh Kitab Alhudud fi Alnahw* 'Explanation of the Definitions in Grammar'. Cairo, Egypt: Dar Altadamun liltabaeati. [in Arabic]

Alfarahidiu, A.A. (n/a). *Kitab Aleayn* 'Aleayn Book'. Beirut, Lebanon: Dar Wamaktabat Alhilal. [in Arabic]

Alfarisiu, A.A. (1990). *Altaeliqa Ealaa Kitab Sibawayh* 'Commentary on Sibawayh's Book'. Cairo, Egypt: Matbaeat Al'amanati. [in Arabic]

Alfarisiu, A.A. (1995). *Almasayil Albasria* 'Questions in Basra'. Cairo, Egypt: Matbaeat Almadani. [in Arabic]

Alfarisiu, A.A. (1996). *Al'iidah* 'The Clarification'. 2nd edition. Beirut, Lebanon: Ealam Alkutb. [in Arabic]

Alfiumiu, A.A. (n/a). *Almisbah Almunir Fi Ghurayb Alsharh Alkabir Lilraafei* 'Flashlight about the Strange in Alraafei's Great Explanation'. Cairo, Egypt: Dar Almuearif. [in Arabic]

Aljarbirdi, F.A. (2014). *Sharh Shafiat Ibn Alhajib* 'Explanation of Ibn Alhajib's Healer'. Beirut, Lebanon: Dar Alkutub Aleilmiat. [in Arabic]

Aljawhri, A.I. (1987). *Taj Allughate Wasehah, Alearabiate* 'The Language Crown And True of Arabic'. 4th edition. Beirut, Lebanon: Dar Aleilm Lilmalayin. [in Arabic]

Aljurjaniu, A.E. (1972). *Aljumal* 'Sentences'. Damascus, Syria: Dar Alhekmat. [in

Ibn Esfwr, A.E. (1972). *Almuqarab* 'The Close-up'. n/a: n/a. [in Arabic]

Ibn Hisham, A.J. (1994). *Sharh Qatr Alnadaa Wabal Alsadaa* 'Explanation of Dew Drops and Thirstiness Moistening'. Beirut, Lebanon: Almuktabat Aleasriat. [in Arabic]

Ibn Hisham, A.J. (2004). *Sharh Shudhur Aldhahab Fi Maerifat Kalam Alearab* 'Explanation of Gold Nuggets in Knowing Arabs Language'. Cairo, Egypt: Dar Altalayie. [in Arabic]

Ibn Jinniy, A.E. (n/a). *Alkhasayis* 'Properties'. 4th edition. Cairo, Egypt: Alhayyat Almisriat Aleamat Lilkitab. [in Arabic]

Ibn Jinniy, A.E. (n/a). *Allume Fi Alearabiate* 'The Shines in Arabic'. Kuwait: Dar Alkutub Althaqafiat. [in Arabic]

Ibn Malik, A.J. (1967). *Tashil Alfawayid Watakmil Almaqasid* 'Facilitation of Benefits and Complement of Purposes'. Cairo, Egypt: Dar Alkatib Alearabi. [in Arabic]

Ibn Malik, A.J. (1982). *Sharh Alkafiate Alshaafiate* 'Explanation of the Healer Adequate'. Mecca, Saudi Arabia: Markaz Albahth Aleilmii Wa'iihya' Alturath Al'iislamii Bijamieat 'Um Alquraa. [in Arabic]

Ibn Malik, A.J. (1990). *Sharh Altashil* 'Explanation of Facilitation'. Giza, Egypt: Dar Hajr. [in Arabic]

Ibn Manzur, A.J. (n/a). *Lisan Alearab* 'Arabs Tongue'. Cairo, Egypt: Dar Almuearif. [in Arabic]

Ibn Sidah, A.E. (2000). *Almuhkam Walmuhit Al'aezam* 'The Perfect and the Greatest Ocean'. Beirut, Lebanon: Dar Alkutub Aleilmiat. [in Arabic]

Nazir Aljaysh, M.M. (2007). *Tamhid Alqawaeid Bisharh Tashil Alfawayid* 'Explanation of Benefits Facilitation'. Cairo, Egypt: Dar Alsalam. [in Arabic]

Sibawayh, A.E. (1988). *Alkitab* 'The Book'. 3rd edition. Cairo, Egypt: Maktabat Alkhanji. [in Arabic]

Aljurjaniu, A.E. (1987). *Almeftah Fi Alsarf* 'Morphology Key'. Beirut, Lebanon: Muasasat Alresalat. [in Arabic]

Aljurjaniu, E.A. (2004). *Muejam Altaerifat* 'Definitions Lexicon'. Cairo, Egypt: Dar Alfadilat. [in Arabic]

Alkhwarzmy, M.A. (1983). *Mafatih Aleulum* 'Sciences Keys'. Beirut, Lebanon: Dar Alkitab Alearabi. [in Arabic]

Alkhwarzmy, S.A. (1998). *Tarshih Alealal fi Sharh Aljumal* 'Causes Refinement in Sentences Explanation'. Mecca, Saudi Arabia: Jamieatan 'Um Alquraa. [in Arabic]

Almaradi, A.B. (1992). *Aljanaa Aldaani fi Huruf Almaeani* 'The Near Harvest in Signification Letters'. Beirut, Lebanon: Dar Alkutub Aleilmiat. [in Arabic]

Almubarid, A.M. (1994). *Almuqtadib* 'Terse'. 3rd edition. Cairo, Egypt: Almajlis Al'aelaa Lilshuwuwn Al'iislamiat. [in Arabic]

Alramani, A.E. (1995). Alhudud fi alnahw 'Definitions in grammar'. *Journal of Almawrid*. **23**(1), 32-47. [in Arabic]

Alridiu, R.A. (1996). *Sharh Alradi Ealaa Alkafiate* 'Explanation of Alradi on the Adequate'. 2nd edition. Benghazi, Libya: Manshurat Jamieat Qar Younis. [in Arabic]

Alsabaan, A.M. (1997). *Hashiat Alsabaan Ealaa Sharh Al'ushmunii Li'alfiat Ibn Malik* 'Alsabaan's Commentary on Explanation of Al'ushmuniu on 'Alfiat Ibn Malik'. Beirut, Lebanon: Dar Alkutub Aleilmiat. [in Arabic]

Alsahiliu, A.E. (1992). *Natayij Alfikr Fi Alnahw* 'Thought Results In Grammar'. Beirut, Lebanon: Dar Alkutub Aleilmiat. [in Arabic]

Alsayurafiu, A.A. (2008). *Sharh Kitab Sibawayh* 'Explanation of Sibawayh's Book'. Beirut, Lebanon: Dar Alkutub Aleilmiat. [in Arabic]

Alsayutiu, J.E. (1992). *Hame Alhawamie Fi Sharh Jame Aljawamiei* 'Tears on 'Explanation of the Collector'. Beirut, Lebanon: Dar Alresalat. [in Arabic]

Al'ubdhi, S.A. (2008). *Hudud Alnahw* 'Grammar Definitions'. Cairo, Egypt: Maktabat Aladab. [in Arabic]

Al'ushmuniu, A.N. (1998). *Sharh Al'ushmuniu Ealaa 'Alfiat Ibn Malik* 'Explanation of Al'ushmuniu on 'Alfiat Ibn Malik'. Beirut, Lebanon: Dar Alkutub Aleilmiat. [in Arabic]

Alzajajiu, A.E. (1986). *Al'iidah Fi Ealal Alnahw* 'The Clarification in Grammar Causes'. 5th edition. Beirut, Lebanon: Dar Alnfays. [in Arabic]

Alzamkhashari, A.M. (1993). *Almufasal Fi Saneat al'iierab* 'Detailed Parsing'. Beirut, Lebanon: Maktabat Alhilal. [in Arabic]

Alzubaydiu, A.A. (2000). *Taj Aleurus Min Jawahir Alqamws* 'The Bride's Crown from Lexicon's Jewels'. Kuwait: Almajlis Alwataniu Lilthaqafat Walfunun Waladab. [in Arabic]

Ibn Alhajib, A.J. (1989). *'Amali Ibn Alhajib* 'Ibn Alhajib's Dictations'. Beirut, Lebanon: Dar Aljyl. [in Arabic]

Ibn Alhajib, A.J. (2010). *Alkafiat Fi Eilm Alnahw* 'The Adequate In Grammar Science'. Cairo, Egypt: Maktabat Aladab. [in Arabic]

Ibn Alkhashab, A.E. (1972). *Almurtajal Fi Sharh Aljumal* 'An Extemporized in Explanation of Aljumal Book'. Damascus, Syria: Dar Alhekmat. [in Arabic]

Ibn Alkhibaz, A.A. (2002). *Tawjih Allumae* 'An Explanation of Allumae Book'. Cairo, Egypt: Dar Alsalam. [in Arabic]

Ibn Alsaayigh, A.S. (2004). *Allamhat Fi Sharh Almulhate* 'Glance at Explanation of Almulhate Book'. Medina, Saudi Arabia: Eimadat Albahth Aleilmii Bialjamieat Al'iislamiati. [in Arabic]

Ibn Alsaraj, A.M. (1996). *Al'usul Fi Alnahw* 'Fundamentals of Grammar'. 3rd edition. Beirut, Lebanon: Muasasat Alresalat. [in Arabic]

Ibn Durid, A.M. (1987). *Jamhrat Allughate* 'Language Crowds'. Beirut, Lebanon: Dar Aleilm Lilmalayin. [in Arabic]

Ibn Eaqil, B.E. (1980). *Sharh Ibn Eaqil Ealaa 'Alfiat Ibn Malik* 'Explanation of Ibn Eaqil on 'Alfiat Ibn Malik'. 20th edition. Cairo, Egypt: Dar Altarath. [in Arabic]